

نهاية احتكار الذهب: كيف تعيد العملات المشفرة تعريف المال في 2025؟

1. المقدمة

يشهد العالم في منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً غير مسبوق في مفهوم المال والثقة. فبعد أكثر من قرن من هيمنة الذهب بوصفه مرجعاً للقيمة وملاً آمناً، تتقدم العملات المشفرة بسرعة لتفرض نفسها كأصل مالي بديل، يوازي في تأثيره المكانة التي احتكرها المعدن الأصفر لعقود طويلة.

الذهب لا يزال يحتفظ بقوته الرمزية والاحتياطية؛ إذ بلغت حيازات البنوك المركزية منه نحو 36 ألف طن تعادل قيمتها أكثر من 4.5 تريليون دولار في عام 2025، وهي المرة الأولى منذ تسعينيات القرن الماضي التي يتفوق فيها الذهب على سندات الخزنة الأمريكية في محافظ البنوك المركزية. ومع ذلك، لم يعد هذا التفوق مطلقاً. ففي الجهة المقابلة، تقف العملات المشفرة وقد تجاوزت قيمتها السوقية الإجمالية 4.2 تريليون دولار، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي. إنها أرقام تعبّر عن انتقالٍ تدريجي من الثقة الموروثة إلى الثقة المكتسبة — من الثقة بالندرة الطبيعية إلى الثقة بالندرة المبرمجة.

تلك التحولات لا تعكس مجرد اختلاف في أدوات الاستثمار، بل في بنية الوعي المالي العالمي نفسه. فبينما تشتري الدول الذهب لتحسين سيادتها من اضطرابات النظام النقدي الدولي، يلجأ الأفراد في الاقتصادات المضطربة إلى العملات المشفرة لحماية مدخراتهم من التضخم أو القيود المصرفية — كما في الأرجنتين ونيجيريا ولبنان حيث تجاوز نمو نشاط الكريبتو 60% سنوياً وفقاً لصندوق النقد الدولي.

في عالم تتسارع فيه الأزمات الجيوسياسية والمالية، وتُعاد فيه صياغة مفاهيم "القيمة" و"الثقة" و"الندرة"، يبرز سؤال جوهري: هل ستبقى الثروة الحقيقية رهينة خزائن البنوك المركزية على شكل ذهب أم أنها ستهاجر إلى محافظ رقمية لامركزية على شكل عملات مشفرة؟

2. الثقة الرسمية مقابل الثقة الشعبية

تتجلى الفروق بين الذهب والعملات المشفرة في نوعية الجهات التي تمنح الثقة لكل منهما. يمكن التمييز هنا بين الثقة الرسمية التي تقودها البنوك المركزية والمؤسسات السيادية، والثقة الشعبية/التجارية التي تأتي من الأفراد والشركات الخاصة. عام 2025 كشف عن انقسام واضح بين الاثنين: تميل الجهات الرسمية نحو الذهب، بينما يميل الجمهور (خاصة في قطاعات التكنولوجيا والمستثمرين الأفراد) نحو العملات المشفرة — وإن كان هذا الفارق بدأ يضيق جزئياً بدخول أدوات استثمارية جديدة تربط العالمين.

أولاً: الثقة الرسمية والمؤسسية:

تجسدت في البنوك المركزية والصناديق السيادية التي استمرت ترى في الذهب ملاذاً احتياطياً موثقاً. فبعد عقود من تراجع دور الذهب في الاحتياطيات الرسمية أواخر القرن الماضي، عادت البنوك المركزية في الأعوام الأخيرة لتشتري الذهب بكثافة غير

مسيوقة. وقد كان 2022 و2023 قياسيين بالفعل، ثم جاء 2024 بأعلى مشتريات سنوية على الإطلاق (حوالي 1,086 طن)، وتوقعات 2025 تشير إلى استمرار هذا النسق وإن بانخفاض طفيف (Metals Focus توقعات ~1000 طن) (Reuters, 2025). هذا يعني أن 2025 هو العام الثالث أو الرابع على التوالي من مشتريات ذهبية ضخمة من طرف البنوك المركزية عالميًا.

الدافع الأساسي هنا هو رغبة تلك المؤسسات بتبني احتياطاتها بعيدًا عن الدولار واليورو، نتيجة الشكوك حول استقرارها طويل الأجل. البنوك المركزية تشتري الذهب لأنها لا تثق بالكامل باستمرار هيمنة الدولار ولخشيتها من أن الأوراق المالية (كسندات الخزنة الأمريكية) قد تفقد قيمتها الفعلية إذا استمرت الحكومات بطباعة النقود لتمويل الديون. يدعم ذلك أيضًا المخاطر الجيوسياسية؛ حيث رأينا كيف دفعت العقوبات الغربية التي جمدت أصول روسيا عام 2022 العديد من الدول – وعلى رأسها الصين – إلى زيادة حيازات الذهب لحماية احتياطياتها من أي تجميد محتمل (The Guardian, 2025).

ونتيجة لهذه التحركات، ارتفعت حصة الذهب من إجمالي احتياطيات البنوك المركزية العالمية إلى مستويات كبيرة في 2025. تُظهر دراسة حديثة صادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) أن الذهب تجاوز اليورو ليصبح ثاني أكبر أصل احتياطي عالمي بعد الدولار، وأنه للمرة الأولى منذ 1996 باتت البنوك المركزية تحتفظ بذهب (36 ألف طن تقريبًا) قيمته 4.5 تريليون دولار مقارنة بـ3.5 تريليون دولار فقط من سندات الخزنة الأمريكية. أي أن الذهب بات يُمثل نحو 27% من احتياطيات البنوك المركزية مقابل تراجع سندات الخزنة إلى 23% (Reuters, 2025). هذه الأرقام تعكس ثقة رسمية كبيرة في الذهب كأصل احتياطي "خارج نطاق السيادة السياسية" إذا صح التعبير.

أما فيما يخص العملات المشفرة، فإن الثقة الرسمية ما زالت خجولة جدًا وإن كانت بدأت بوادرها. بعض الدول اتخذت خطوات رمزية لوضع أصول رقمية ضمن احتياطياتها أو تعاملاتها: السلفادور تبنت البيتكوين كعملة قانونية منذ 2021 ولا تزال تحتفظ بحوالي 6,000 بيتكوين في خزانها (~700 مليون دولار) كاحتياطي استراتيجي (Deutsche Bank, 2025). أيضًا هناك تصريحات أو تجارب محدودة في دول مثل الإمارات العربية المتحدة وهونغ كونغ لإدراج أصول رقمية ضمن محافظ صناديقها السيادية أو في التعاملات عبر الحدود (IMF, 2025). لكن بالمقارنة مع الذهب، تبقى هذه الخطوات محدودة الحجم وأقرب إلى رمزية سياسية من كونها تحولًا جوهريًا. فحين ننظر إلى الأرقام: 4.5 تريليون دولار من الذهب لدى البنوك المركزية مقابل ربما بضع مليارات من البيتكوين موزعة لدى هيئات رسمية، يتضح أن الثقة الرسمية ما زالت منحازة بقوة للذهب. المصارف المركزية، بطبيعتها المحافظة، تفضل الذهب كونه أصلًا مجرَّبًا عبر العصور ويمكن قياس مخاطره.

ثانياً: الثقة الشعبية والتجارية:

في الجهة المقابلة، نجد الأفراد والمستثمرين من القطاع الخاص والشركات التكنولوجية مائلون أكثر نحو العملات المشفرة. هذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى سهولة دخول الأفراد إلى سوق الكريبتو عبر المنصات الرقمية، وعود العوائد المرتفعة التي شهدوها في السنوات الماضية. في كثير من الاقتصادات النامية والمتقلبة، أصبحت العملات المشفرة ملاذًا شعبيًا لمواجهة التضخم المرتفع أو القيود على حركة رأس المال. على سبيل المثال، شهدت دول في آسيا وأميركا اللاتينية إقبالاً من المواطنين على شراء البيتكوين والعملات المستقرة لحماية مدخراتهم من تآكل القيمة أو للالتفاف على قيود تحويل العملات (The Guardian, 2025).

تشير بيانات مؤشر تبني العملات المشفرة العالمي 2025 إلى أن قائمة الدول العشر الأوائل في تبني الكريبتو تضم عدة اقتصاديات ناشئة كالهند وباكستان وفيتنام ونيجيريا والبرازيل (IMF, 2025). هذه الظاهرة تعكس ما يمكن تسميته "الثقة الشعبية البديلة" – أي بحث الجمهور عن بدائل للنظام المالي الرسمي عندما تهتز الثقة بالعملية المحلية أو بالنظام المصرفي. فمثلاً، التضخم الجامح في الأرجنتين وفنزويلا دفع الكثيرين للتحويل إلى العملات المستقرة المدعومة بالدولار أو حتى البتكوين كبديل عن البيزو المحلي. وبالمثل، رأينا في تركيا وإيران أن شريحة من الشباب والمستثمرين يلجؤون للكريبتو كوسيلة لحماية القوة الشرائية أو للتحويل على قيود تحويل الأموال. تقرير حديث لصندوق النقد الدولي أشار إلى أن نمو نشاط الكريبتو في أميركا اللاتينية بلغ 63% سنوياً وفي أفريقيا جنوب الصحراء 52% خلال 2025، مدفوعاً بزيادة الاستخدام على مستوى التجزئة إلى جانب استمرار الاعتماد على العملات المشفرة للتحويلات المالية (IMF, 2025).

هذه الأرقام توضح أن الثقة الشعبية بالكريبتو تأتي من كونه أداة متاحة وسهلة وواعدة بعوائد أو بحماية من تقلبات الاقتصاد المحلي. يُضاف إلى ذلك عنصر الشركات التكنولوجية والمستثمرين المغامرين في الاقتصادات المتقدمة، الذين يرون في الكريبتو مستقبلاً للنظام المالي. كثير من رواد الأعمال والمبرمجين يدعمون فكرة المال اللامركزي، وشهدنا شركات كبرى (Tesla سابقاً، MicroStrategy) تضع جزءاً من خزانها في بيتكوين كنوع من الرهان على المستقبل الرقمي. كما أن منصات التداول والتطبيقات الرقمية جعلت الدخول للكريبتو أسهل ما يمكن لأي شخص يمتلك هاتفاً ذكياً. كل هذا أوجد قاعدة شعبية/تجارية عريضة تمنح ثقتها (ورأسمالها) للعملات المشفرة، ولو أن هذه الثقة غالباً ما تكون متقلبة ومبنية على توقعات الربح السريع بقدر ما هي مبنية على إيمان طويل الأجل بالتقنية.

هذه الازدواجية في مصادر الثقة تطرح سؤالاً: هل يؤدي دخول المؤسسات التقليدية (كإطلاق صناديق ETF والاعتراف الضمني من هيئات كبرى) إلى تقريب الفجوة بين الذهب والكريبتو من حيث نوعية الثقة؟ بمعنى آخر، هل نشهد تقاطعاً بين الثقة الرسمية والشعبية في كلا الأصلين؟ ثمة مؤشرات على ذلك مع نهاية 2025: فقبول صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تضمين بيانات عن الأصول المشفرة في التقارير المالية الدولية – وإن بحذر – يوحي بأن المؤسسات الرسمية بدأت جزئياً تقبل بوجود العملات الرقمية كجزء من المشهد المالي (IMF, 2025). كما أن موافقة هيئة الأوراق المالية الأمريكية على صناديق بتكوين متداولة ومنحها أرقام ترخيص رسمية شكّل اعترافاً ضمناً يقرّب الكفّتين (Watkins, 2025 & Latham). إضافة لذلك، دخول شركات استثمار تقليدية كبرى (Fidelity, BlackRock) على خط إدارة منتجات مرتبطة بالبتكوين، جعل بعض مديري البنوك المركزية ينظرون بجديّة أكبر إلى الأصول الرقمية. ومع ذلك، يبقى الذهب متصدراً في ميزان الثقة الرسمية: لا تزال البنوك المركزية تعتبره الملاذ الأخير لمدخراتها، في حين تنتظر للعملات المشفرة بحذر كظاهرة تستحق التتبع وربما الاستثمار المحدود، دون أن ترقى بعد لمصاف ملاذ احتياطي.

3. العامل الجيوسياسي: دول تشتري ذهباً... وأفراد يشترون كريبتو

يلعب العامل الجيوسياسي دوراً كبيراً في توجيه دفة الثقة نحو الذهب أو العملات المشفرة، ولكن بأشكال مختلفة على مستوى الدول مقابل الأفراد. في السنوات الأخيرة، وخصوصاً 2024-2025، أفرزت التوترات العالمية صورة يبدو فيها أن الدول ذات السيادة تتجه نحو الذهب، بينما كثير من الأفراد في الدول المضطربة يتجهون نحو العملات المشفرة. هذا يخلق ما يمكن وصفه بـ"ثنائية

الشمال/الجنوب في الثقة المالية": الشمال الجغرافي-السياسي (الدول القوية والمؤسسات) يعزز احتياطياته بالذهب، والجنوب (بالمعنى الواسع للأفراد خارج مراكز القوة المالية) يبحث عن مهرب عبر الكريبتو.

فمن جهة، دفعت الحروب والعقوبات والصراعات خلال العقد الماضي العديد من الدول إلى زيادة حيازاتها من الذهب بشكل لافت. بعد اندلاع حرب أوكرانيا 2022 وما تبعها من عقوبات مالية واسعة النطاق (حيث جُمِدت مئات مليارات الدولارات من احتياطيات روسيا الأجنبية)، أدركت البنوك المركزية – خاصة في الدول غير الحليفة للغرب – أهمية الذهب كأصل لا يعتمد على الثقة بالطرف الآخر. فهو الأصل الوحيد الذي لا يمكن لحكومة أخرى تجميده أو مصادرته بسهولة لأنه لا يصدر عن أي حكومة. لذا رأينا دولاً مثل الصين وروسيا والهند وتركيا ودول خليجية تزيد مشترياتها من الذهب. وقد ذكرت The Guardian أن الربع الأخير من 2024 (عندما فاز ترامب بالرئاسة مجدداً) شهد تسارعاً في مشتريات البنوك المركزية للذهب بنسبة 54% على أساس سنوي لتبلغ 333 طن في ذلك الربع وحده. وفي تصريحات لمحافظين، نجد تبريرات هذه المشتريات مرتبطة بتوترات جيوسياسية ورغبة في تقليل التعرض لسندات الدولار التي يمكن أن تصبح ورقة ضغط سياسية.

وكما أسلفنا، بحلول 2025 أصبحت البنوك المركزية حول العالم تمتلك من الذهب ما يفوق ما تمتلكه من سندات الخزنة الأمريكية – وهو انقلاب كبير في موازين الاحتياطيات حصل للمرة الأولى منذ ربع قرن. يضاف إلى ذلك أن الذهب أصبح خياراً استراتيجياً لدول مواجهة للعقوبات: إيران، مثلاً، زادت استيراد الذهب بشكل غير مباشر لتخزينه بعيداً عن النظام المصرفي العالمي الخاضع لرقابة أمريكية (Reuters, 2025). أيضاً دول مثل الصين كثفت شراء الذهب محلياً (من إنتاجها) لتقليل فائض الدولار في احتياطياتها. كل ذلك يعكس استراتيجية رسمية عالمية لمواجهة هيمنة الدولار عبر الذهب. وفي خضم التوترات عام 2025 (مثل الحرب في غزة أو اضطرابات شرق آسيا)، كان الذهب الملاذ المفضل للدول القلقة من امتداد النزاعات أو العقوبات إليها. تقرير في صحيفة Financial Times وصف الأمر بأن البنوك المركزية في الشرق الأوسط وآسيا باتت تنظر للذهب كـ"سلاح احتياطي" يحميها إذا تقلبت التحالفات (Financial Times, 2025).

في المقابل، وعلى مستوى الأفراد خصوصاً في الدول النامية أو التي تعاني من عدم استقرار مالي، لعبت العملات المشفرة دور الملاذ البديل. خذ مثال لبنان خلال أزمتها المصرفية 2019-2021، حين فقد الناس الثقة في البنوك والليرة فلجأ بعضهم إلى البتكوين لتحويل مدخراتهم إلى الخارج أو للاحتفاظ بقيمة. كذلك في فنزويلا ونيجيريا والأرجنتين – حيث التضخم عشرات أو مئات في المئة – ازدهر استخدام العملات المستقرة (مثل USDT) والبتكوين بين المواطنين للحفاظ على قيمة رواتبهم ومدخراتهم. صندوق النقد الدولي لفت إلى أن الدول التي تفرض قيوداً على رأس المال أو تشهد تراجعاً في قيمة عملتها غالباً ما ترى قفزة في تبني العملات المشفرة بين سكانها (IMF Connect, 2025). مثلاً، ارتفع نشاط تداول الكريبتو في باكستان ونيجيريا بدرجة كبيرة عندما وُضعت قيود على التحويلات الدولارية. حتى في الصين – برغم حظر التداول الرسمي – يستخدم كثير من الأفراد طرقاً غير مباشرة لحيازة العملات المشفرة كوسيلة لتنويع أموالهم خارج النظام الصيني.

إذا نظرنا إلى خريطة تبني الكريبتو عالمياً 2025 نجد أنها تتركز في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أي في أماكن يعاني فيها الناس من ضعف الثقة بالنظم المالية المحلية. هذا منح العملات المشفرة بعداً جيوسياسياً شعبياً: فأصبحت بمثابة "بنك مركزي شعبي بلا مركز". فعندما طبعت الحكومات الكثير من النقود وارتفع التضخم (كما حصل بعد جائحة كورونا)، لجأ البعض إلى أصول رقمية لا يمكن للحكومة طبعها. وحين وضعت الحكومات حدوداً للسحب النقدي (كما في نيجيريا ولبنان)، وجد الناس في العملات الرقمية

منفداً لنقل أموالهم. حتى التحويلات العابرة للحدود – وهي شريان حياة لكثير من اقتصادات الجنوب – بدأ جزء منها ينتقل من القنوات التقليدية (ويسترن يونيون) إلى العملات المستقرة القائمة على البلوكتشين بسبب الرسوم الأقل والسرعة. تقرير IMF المشار إليه ذكر أن الاعتماد على الكريبتو للدفعات والتحويلات كان عاملاً مهماً في زيادة استخدامه في أميركا اللاتينية وأفريقيا (IMF Connect, 2025).

تظهر هنا صورة مميزة: بينما الدول (خصوصاً غير الغربية) تُكدّس الذهب لتتحصن من هيمنة الدولار والعقوبات، فإن الشعوب في تلك الدول وغيرها تستخدم الكريبتو لتتحصن من ضعف عملاتها أو ظلم أنظمتها المالية. الذهب يمثل ثقة "من أعلى لأسفل" (top-down trust) أي بإرادة صناعات السياسات، والكريبتو يمثل ثقة "من أسفل لأعلى" (bottom-up) أي بإرادة المستخدمين الأفراد. ومما يعمق هذا الانقسام أن كثيراً من الحكومات ذاتها لا تشجع مواطنيها على التعامل بالكريبتو لأنها تعتبره تهديداً لتحكمها المالي، فيما هي نفسها تزيد حيازاتها من الذهب بعيداً عن العملات الصعبة. لكن يجدر الذكر أن هذه الثنائية ليست مطلقة؛ فبعض الدول "الشمالية" (بالمعنى الجيوسياسي) لديها أيضاً انفتاح على الكريبتو – مثل الإمارات وسنغافورة التي تسعى لتكون مراكز عالمية في صناعة التشفير – وبعض الأفراد في الغرب أيضاً يرون في الذهب ملاذاً (مثال: ارتفاع شراء سبائك الذهب من قبل المستثمرين الأفراد في أوروبا وأميركا في 2024–2025 جنباً إلى جنب مع صناديق الاستثمار) (The Guardian, 2025). ومع ذلك، كقاعدة عامة في 2025، الذهب هو ملاذ الدول، والكريبتو ملاذ بعض الشعوب. وقد أدى ذلك إلى تحول في الجغرافيا المالية للثقة سنناقشه في محور لاحق: حيث تبرز مراكز جديدة خارج الغرب لبناء هذه الثقة الرقمية.

4. من احتياطي البنوك إلى احتياطي الخوارزميات

من العناوين اللافتة التي تلخص التحول الجاري هي فكرة الانتقال "من احتياطي البنوك المركزية إلى احتياطي الخوارزميات". أي هل سنشهد يوماً ما أن تنتقل الثقة التي نضعها اليوم في خزائن البنوك المركزية الممتلئة بالذهب والعملات، إلى أنظمة لامركزية محكومة بالكود تحفظ القيمة وتنظم الإصدار النقدي؟ هذا السؤال ينطوي على مقارنة بين نمطين: الاحتياطي التقليدي (الذهب لدى البنوك المركزية والذي يمثل نحو 20–25٪ من احتياطياتها عموماً؛ والاحتياطي الرقمي الناشئ (مثل العملات المشفرة التي قد تدخل كجزء من الاحتياطيات أو اعتماد دول لها).

اليوم، الذهب ما يزال حجر الزاوية لاحتياطيات البنوك المركزية كما ناقشنا. تشير بيانات عام 2025 إلى أن أكثر من 130 دولة تمتلك ذهباً ضمن احتياطياتها، ويشكل الذهب في المتوسط نحو خمس إجمالي الاحتياطيات العالمية (مع تباين كبير: من أقل من 1٪ في بعض الدول النامية إلى أكثر من 70٪ في دول كبرى كالولايات المتحدة وألمانيا). لا تزال البنوك المركزية الكبرى – كالفدرالي الأمريكي وبنك ألمانيا – تحتفظ بآلاف الأطنان من الذهب (الولايات المتحدة 8,133 طن تشكل 74٪ من احتياطياتها، ألمانيا نحو 3,350 طن = 68٪ من احتياطياتها). وحتى الدول الصغيرة زادت احتياطياتها الذهبية: مثلاً مصر زادت ذهبها إلى 125 طناً، وصربيا إلى 38 طناً... وكل ذلك ضمن توجه عالمي لتعزيز حصة الذهب. أي أنه في اللحظة الحالية، "بنك الملاذ" هو البنك المركزي التقليدي الذي يحتفظ بالذهب. (World Gold Council, 2025).

لكن بدأت إرهابات تحول: دخول الأصول الرقمية إلى دفاتر بعض الدول. أُشير إلى السلفادور كمثال رائد – ورغم أن تجربتها مثيرة للجدل (بل أفادت تقارير جديدة أنها قد تنهي اعتبار البتكوين عملة قانونية بسبب ضعف الاستخدام؛ (Wikipedia, 2025)، فإن مجرد قيامها بهذا الدور فتح أعين العالم. كذلك هناك مؤشرات أن الإمارات وهونغ كونغ وحتى البرازيل تدرس إدراج بعض

الأصول الرقمية ضمن احتياطات أو صناديق استثمار سيادية بشكل محدود، فمثلاً أعلنت البرازيل عام 2024 أنها اشترت كمية صغيرة من البتكوين لتجربتها وإن كانت هذه مجرد تجارب، فهي تعبر عن تساؤل أوسع: هل يمكن للبلوكشين أن يكون "بنكاً مركزياً بلا مركز؟"

بمعنى آخر، هل نصل إلى نظام مالي يكون فيه الإصدار النقدي وإدارة الاحتياطات مسألة مبرمجة على شبكة لامركزية بدلاً من قرارات بيروقراطيين في مبنى البنك المركزي؟ بعض منظري الكريبتو يرون ذلك الهدف النهائي: شبكة بتكوين مثلاً بإمدادها الثابت يمكن اعتبارها "بنكاً مركزياً ذاتي التنظيم" يصدر عملة لا تتضخم تعسفاً، ويخزن المستخدمون فيها ثرواتهم بدلاً من تخزينها لدى البنوك المركزية التقليدية. حتى أن هناك مقترحات في برلمانات بعض الولايات الأمريكية لإعطاء البتكوين دوراً في خزائن الولاية (كما قدم مشروعون في تكساس مشروع قانون لإنشاء احتياطي للولاية من الذهب والبتكوين؛ كما تحدث عدد من المفكرين عن فكرة أن يكون البتكوين ضمن حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي أو ضمن سلة الاحتياطات الدولية مستقبلاً، IMF, 2025).

مع ذلك، ينبغي التمييز بين الرؤية المستقبلية والواقع الحالي. حتى عام 2025، ما زال الدور الرسمي للعملات المشفرة محدوداً جداً. ولا توجد دولة كبرى تحتفظ بالبتكوين كجزء معتبر من احتياطاتها (باستثناء ربما أوكرانيا التي تلقت تبرعات بالعملات المشفرة خلال الحرب، لكنها حالات خاصة). وتبقى السيطرة عبر الدولار الرقمي المشروع الذي تتحمس له القوى الكبرى أكثر من تبني عملات لا مركزية. فمثلاً الولايات المتحدة – بدلاً من إدخال البتكوين إلى احتياطاتها – تعمل على مشروع الدولار الرقمي (CBDC) لتحديث هيمنة عملتها بوسائل رقمية، رغم العقوبات السياسية كما رأينا في تصويت الكونغرس ضد إصدار الفدرالي له. الصين أيضاً تدفع اليوان الرقمي كأداة لنشر نفوذ عملتها في التجارة الدولية. أي أن الصراع على المعايير انتقل إلى ساحة جديدة: الذهب في مواجهة الدولار الرقمي وربما اليوان الرقمي – أي صراع بين رمزية تاريخية للقوة (الذهب) وهيمنة مؤسساتية حديثة (العملات الرقمية المركزية).

إذا نظرنا للصورة الكبيرة، سنجد احتمالات عدة: قد يستمر البنك المركزي التقليدي كحارس للثقة (يحوز الذهب ويصدر عملته الرقمية المسيطر عليها) – هذا السيناريو يحافظ للذهب على دوره ويستخدم التكنولوجيا لتعزيز سيطرة المؤسسات القائمة (مثال: مشروع mBridge بقيادة الصين وبنك التسويات الدولية BIS الذي يسمح بتسوية مدفوعات رقمية متعددة العملات دون الاستغناء عن البنوك المركزية، أو قد يحصل تحول جذري حيث تفقد العملات الورقية الكثير من قيمتها (بسبب سوء الإدارة)، وحينها قد يبرز دور أكبر لأصول لا مركزية كالبتكوين كمخزن للقيمة تعتمد على الحكومات مرغمة.

على المدى البعيد، لا أحد يجزم: قد يتغير المشهد تماماً إن حدثت أزمة ثقة كبرى في الدولار (مثلاً انهيار قيمة غير متوقع)، عندها قد يصبح البتكوين أو أي أصل لا مركزي خياراً حتمياً لبعض الدول. حالياً، التحول الفعلي لم يحصل بعد، بل مجرد إشارات ورميزات. مثلاً إعلان هونغ كونغ نيتها أن تصبح مركزاً عالمياً للأصول الافتراضية عام 2023، أو الإمارات باستحداث تراخيص شاملة للكريبتو – هذه خطوات تشير إلى أن بعض الدول تريد الركوب مبكراً في الموجة تحسباً لمستقبل ربما تلعب فيه الأصول الرقمية دوراً أكبر. لكن لم نصل لنقطة انعطاف بعد تصبح فيها الخوارزميات حافظة الاحتياطات بدل البنوك.

مع ذلك، مجرد وجود هذا النقاش الآن يظهر مدى التغيير: قبل عقد من الزمن، فكرة أن دولة سترفع احتياطاتها من الذهب خشية تجميد أصولها بالدولار كانت مستبعدة، وكذلك فكرة أن مواطنيها سيهربون إلى عملة افتراضية. أما الآن فكلاهما واقع. وبالتالي،

العقد المقبل قد يفاجئنا بتطورات أسرع مما نعتقد في نقل الثقة من المؤسسات إلى الشبكات. سنبقى نراقب إن كان بنك مركزي ما سيعلم يوماً: "الدينار X % من احتياطاتنا في صورة عملة رقمية مشفرة" – عندها سنعرف أن عصرًا جديدًا قد بدأ حقًا.

5. الجغرافيا الجديدة للثقة — من بنوك لندن إلى خوادم سنغافورة

أخيرًا، من المثير تناول البعد الجغرافي لصراع الثقة بين الذهب والعملات المشفرة. تاريخيًا، تركزت الثقة المالية الدولية في أماكن معينة: لندن ونيويورك كانتا مركزي سوق الذهب وتجارة العملات لعقود طويلة. خزان بنك إنجلترا احتفظت بنصيب الأسد من ذهب العالم لفترة، وبورصة لندن هي التي تحدد السعر المرجعي للذهب (التثبيت اليومي). وكذلك نيويورك (كوميكس) مركز تداول الذهب الأجل. على الجانب الآخر، ظهرت وادي السيليكون ثم سنغافورة وهونغ كونغ كمعازل لصناعة العملات الرقمية حديثًا. نستطيع القول إننا نشهد تغييرًا في جغرافيا الثقة: تراجع نسبي لمراكز الغرب التقليدية لصالح صعود الشرق (آسيا والشرق الأوسط) كمراكز للثقة التكنولوجية والمالية الجديدة.

فيما يخص الذهب: ورغم أن الغرب لا يزال ممسكًا بمعظم مفاتيح سوقه (الاحتياطي الفيدرالي يحتفظ بأكثر مخزون، لندن مركز التخزين والتداول)، فإن الطلب على الذهب بات يأتي بشكل متزايد من الشرق. فالدول الآسيوية والشرق أوسطية هي المشتري الأكبر الآن. الصين والهند وتركيا وروسيا مجتمعة شكلت الحصة الأعظم من مشتريات الذهب الرسمية والخاصة في السنوات الأخيرة. حتى على مستوى الأفراد، أسواق الذهب في دبي ومومباي وشنغهاي صارت محورية. لذا ثقل الثقة بالذهب ينتقل شرقًا وجنوبًا من حيث الحيازة الفعلية، وإن ظلت آليات التسعير الأساسية في لندن/نيويورك – على الأقل حتى 2025. قد يتغير ذلك أيضًا: شنغهاي للذهب بورصة تنمو بسرعة وتطمح لتصبح هي مرجع التسعير العالمي مستقبلاً باليوان. وإذا نجح هذا، ستكون علامة أخرى على التحول الجغرافي. أيضًا احتياطي الذهب الصيني الكبير (حتى لو غير معلن بكامله) يعطي بكين ورقة قوية في أي إعادة تشكيل للنظام النقدي.

في المقابل، العملات المشفرة والتكنولوجيا المالية وجدت موطنًا مرحبًا أكثر في الشرق خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة بالغرب الذي أصبح أكثر تحفظًا أحيانًا. سنغافورة وهونغ كونغ ودبي برزت كمراكز تجمع شركات وبورصات العملات الرقمية بعد تضييقات في الصين والولايات المتحدة. سنغافورة اعتمدت قواعد تنظيمية واضحة واجتذبت بورصات مهمة وشركات تداول. هونغ كونغ – بالرغم من قيود الصين – بدأت في 2023 إطار ترخيص للمصارف لتداول الكريبتو باحتياطات معينة، محاولة استعادة دورها المالي. دبي/أبوظبي أصدرت تراخيص لمزودي خدمات الأصول الافتراضية وأصبحت مقرًا لعدد من منصات التداول العالمية (مثل منصة Crypto.com وغيرها انتقلت هناك). سويسرا أيضًا (ليست شرق بالمعنى الجغرافي لكنها خارج نفوذ الاتحاد الأوروبي) ركبت الموجة مبكرًا فيما يعرف بوادي التشفير في زوغ. وبالتالي الثقة التكنولوجية – أي الإيمان بمستقبل الأصول الرقمية – بات مركزها شرق أوسط/آسيا أكثر من نيويورك حاليًا، خاصة مع بيئة تنظيمية أمريكية مربكة وصلت ذروتها بدعاوى SEC ضد كبرى المنصات مما دفع بعضها للتفكير في نقل جزء من الأعمال خارجًا.

هذا التحول الجغرافي جزء منه سياسي: تراجع الثقة في الغرب يقابله صعود "الثقة التكنولوجية" في الشرق. كثير من رواد الصناعة يرون أن آسيا أكثر انفتاحًا على الابتكار المالي، ربما لأنها ترغب في كسر احتكار وول ستريت. كذلك الشباب في تلك المناطق يتبنون التقنيات بسرعة أكبر أحيانًا. فمثلًا انتشار المدفوعات الرقمية في الصين جعل الجمهور مهيبًا أكثر لفكرة العملة الرقمية. مؤشر آخر هو أن الشركات المصنعة لأجهزة التعدين ومعدات البلوكشين كلها تقريبًا في آسيا (الصين وتايوان وكوريا). هذا يمنح الشرق

اليد العليا في البنية التحتية للثقة الرقمية، كما كان يمتلك الغرب سابقًا مفاتيح البنية التحتية للثقة التقليدية (شبكة سويفت، نظام البترو دولار، إلخ).

من جانب آخر، نشهد أيضًا تفكك بعض المعازل التقليدية للثقة: مثلاً حي مدينة لندن (London City) الذي لطالما كان مركز التجارة بالذهب وتخزينه، يجد نفسه الآن يناقش كيف يلائم وجود الأصول الرقمية في عروضة المالية. إذ بدأت شركات في لندن تقدم خدمات حفظ عملات مشفرة جنباً إلى جنب مع المعادن الثمينة. أما وول ستريت، فرغم مقاومتها الأولية، انتهى بها الأمر بتقديم منتجات كريبنتو لعملائها الأثرياء عبر بنوك كبرى (كما فعل مورغان ستانلي وجي بي مورغان). لكن بشكل عام، البيئة التنظيمية الغربية المشددة في 2022-2023 (خاصة بعد انهيار منصة FTX) جعلت عاصمة الكريبنتو تنتقل شرقاً لبضع سنوات.

يمكننا تلخيص الصورة بأن مراكز الثقل الجديدة للثقة الرقمية تقع في المناطق التي تمزج بين تبني التكنولوجيا ورؤوس الأموال الباحثة عن مركز جديد. مزيج سنغافورة/دبي مثال واضح: مواقع صغيرة جغرافياً لكنها طموحة لجذب الأموال والتقنيات. في المقابل، مراكز الثقل القديمة للثقة التقليدية (واشنطن/لندن) تحاول الحفاظ على مكانتها عبر التطوير البطيء والحذر.

هذا التغيير الجغرافي له أبعاد سياسية: فهو يعني أن التحكم في مستقبل المال قد لا يظل حكرًا على الغرب. فلو استمر السباق الرقمي وتموضعت المراكز الشرقية كمحاور رئيسية له، قد تجد الولايات المتحدة وأوروبا نفسيهما في موقف متابعة لا قائد. الأمر أشبه بما حصل في قطاع الاتصالات G5 حيث قادت الصين، ولكن في القطاع المالي هذه سابقة غير معهودة. لذلك ربما سنشهد رد فعل: بالفعل بحلول نهاية 2025 بدأت المملكة المتحدة مثلاً تراجع موقفها وتعلن رغبتها في جعل لندن "مركزاً عالمياً للعملة المشفرة" عبر قوانين جديدة أكثر مرونة (UK Treasury, late 2025). وكذلك الولايات المتحدة بعد تغيير القيادة في SEC أصبحت أكثر انفتاحاً مما ينبئ ربما باستعادة زمام المبادرة (توقعات بإقرار صريح لصناديق بتكوين الفورية وغيرها قريباً). بالتالي المعركة الجغرافية ليست محسومة. لكنها بالتأكيد أصبحت متعددة الأقطاب: لم يعد المال حكرًا على شارع واحد في نيويورك.

في هذا السياق، يُنظر أحياناً إلى السباق بين الذهب والكريبنتو أيضاً كسياق "الغرب مقابل الشرق": الأول مرتبط بالتاريخ المالي الغربي (بورصات لندن وشيكاغو) والثاني مرتبط بالصعود التقني الشرقي (التعدين في الصين، تداول في آسيا). ورغم أن هذه صورة مبسطة، إلا أن فيها شيء من الصحة في مرحلة 2017-2023 على الأقل. غير أنه من المتوقع في العقد المقبل أن تتداخل الأمور: قد نرى الشرق يُقبل أكثر على الذهب (وهو حاصل فعلاً)، والغرب يضطر أكثر لتبني ابتكارات الكريبنتو للحاق بالركب.

الخلاصة: إن التحول في الجغرافيا المالية للثقة هو جزء لا يتجزأ من قصة سباق الذهب مقابل العملات المشفرة. فمن بنوك لندن التي كانت رمز الثقة القديمة إلى خوادم سنغافورة ودبي التي تستضيف بورصات العملات الرقمية اليوم، هناك رحلة تحول كبرى. سيحدد مدى نجاح المراكز الغربية في التأقلم مع الابتكار، ومدى قدرة المراكز الشرقية على اكتساب ثقة عالمية طويلة الأمد (فالثقة تحتاج تاريخ أيضاً وليس مجرد حماس مؤقت) – سيحدد ذلك شكل النظام المالي في المستقبل. وربما سنرى نظاماً أكثر توازناً إقليمياً: لا تهيمن عاصمة واحدة بل شبكة مدن مالية حول العالم تربطها التكنولوجيا، ولكل منها دور في توفير نوع مختلف من الملاذ والثقة (ذهب في زيورخ، بيتكوين في سنغافورة، دولار رقمي في نيويورك، يوان رقمي في شنغهاي، إلخ). وهذا بعد ذاته تغيير جذري عن القرن العشرين الذي كانت فيه الثقة عالمياً متركزة جغرافياً في محورين أو ثلاثة. نحن نتجه نحو عصر توزيع الثقة مالياً وجغرافياً بفضل التكنولوجيا وعوامل الاقتصاد السياسي المعاصرة.

6. الخاتمة

تكشف نتائج هذا البحث أن عام 2025 شكّل نقطة تحول حقيقية في مفهوم الثقة المالية العالمية. فقد تراجع احتكار الذهب بصفته الملاذ الآمن المطلق أمام صعود العملات المشفرة كأداة جديدة لإعادة تعريف المال والثقة في زمن الأزمات. وبينما تواصل البنوك المركزية شراء أكثر من ألف طن من الذهب سنوياً لحماية احتياطياتها من العقوبات وتقلبات الدولار، تحقق الأصول الرقمية نمواً غير مسبوق مدفوعاً بالاعتراف المؤسسي والتشريعات الحديثة، حتى تجاوزت قيمتها السوقية أربعة تريليونات دولار وأصبحت مدرجة في تقارير مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد وبنك التسويات.

من خلال هذا التحول، يتضح أن الثقة لم تعد حكراً على الدولة أو البنك المركزي، بل أصبحت تُبنى على مستويين متكاملين: ثقة رسمية يمنحها النظام المالي التقليدي للذهب كأصل سيادي محايد، وثقة شعبية تولد من لامركزية العملات المشفرة التي تُمكن الأفراد من حماية مدخراتهم بعيداً عن القيود البنكية والتضخم. هذا الانقسام بين الثقة من الأعلى والثقة من الأسفل يعكس تحولاً في طبيعة السلطة النقدية نفسها، حيث لم يعد مركز الثقة مالياً فحسب، بل أصبح تقنياً أيضاً.

كما أظهر البحث أن الجغرافيا المالية للعالم تغيّرت بدورها. فقد انتقلت مراكز القوة من بنوك لندن وويل ستريت إلى خوادم سنغافورة ودبي وهونغ كونغ التي أصبحت محاور جديدة للثقة الرقمية. وفي الوقت نفسه، ظهرت أدوات هجينة تجمع بين العالمين مثل الذهب المرمز والعملات المستقرة المدعومة بالأصول، ما يشير إلى أن الحدود بين "الذهب المادي" و"الذهب الرقمي" بدأت تتلاشى تدريجياً. إن الخلاصة الأعمق هي أن الثقة لم تعد تُصنع في الخزائن وحدها، بل على الشبكات أيضاً. فالمال في صورته القادمة لن يكون مادياً أو رقمياً بالكامل، بل مزيجاً من الاثنين. بذلك، لا ينتهي احتكار الذهب بقدر ما يبدأ عهد جديد يتقاسم فيه الذهب والبتكوين معاً تعريف "المال الآمن" في نظام عالمي متعدد الملاذات، يقوده الأمان الملموس والشفافية الرقمية في آن واحد.

المراجع:

- Dolan, M. (2025, October 14). Gold buyers dodging bubbles may be blowing one. Reuters Commentary [reuters.com](https://www.reuters.com).
- Devitt, P. (2025, June 5). Central banks on track for 4th year of massive gold purchases, Metals Focus says. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com).
- Helmore, E. (2025, May 13). Gold fever makes a comeback as buyers and bankers recoil from uncertainty. The Guardian [theguardian.com](https://www.theguardian.com).
- Jones, M. (2025a, June 24). Central bank body BIS delivers stark stablecoin warning. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com).
- Jones, M. (2024, June 5). Saudi Arabia joins BIS- and China-led central bank digital currency project. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com).

- Latham & Watkins. (2025, October). US Crypto Policy Tracker – Legislative and Regulatory Developments. Retrieved from L&W website [lw.com](https://www.lw.com)[lw.com](https://www.lw.com).
- McGeever, J. (2025, September 5). Gold's rise in central bank reserves appears unstoppable. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com)[reuters.com](https://www.reuters.com).
- Newbery, E. (2025, November 5). Bitcoin slips below \$100,000. Here's what it means for investors. Nasdaq/Motley Fool [nasdaq.com](https://www.nasdaq.com)[nasdaq.com](https://www.nasdaq.com).
- Powerdrill. (2025). Institutional Cryptocurrency Adoption 2025: Bitcoin ETF Boom... Report. Powerdrill Analytics [powerdrill.ai](https://www.powerdrill.ai)[powerdrill.ai](https://www.powerdrill.ai).
- Paswan, R. (2025, Feb 18). Goldman Sachs raises gold forecast citing strong central bank demand. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com)[reuters.com](https://www.reuters.com).
- Ullal, A. (2025, Aug 14). Crypto ETFs Surge: Regulatory Tailwinds and Market Growth in 2025. WealthManagement/CFRA [wealthmanagement.com](https://www.wealthmanagement.com)[wealthmanagement.com](https://www.wealthmanagement.com).
- Wearden, G. (2025, Oct 9). 'The debasement trade': is this what's driving gold, bitcoin and shares to record highs?. The Guardian [theguardian.com](https://www.theguardian.com)[theguardian.com](https://www.theguardian.com).
- World Gold Council. (2025a). Gold Demand Trends Q3 2025. World Gold Council Report [gold.org](https://www.gold.org)[gold.org](https://www.gold.org).
- World Gold Council. (2025b). Gold hits US\$4,000/oz – trend or turning point?. Gold Focus Blog [gold.org](https://www.gold.org)[gold.org](https://www.gold.org).
- IMF (Monetary and Capital Markets Dept.). (2025, Oct). Crypto Assets Monitor: Q3 2025. IMF Connect Report [imfconnect.org](https://www.imfconnect.org)[imfconnect.org](https://www.imfconnect.org).
- Wilson, T. (2021, May 5). Meme-based cryptocurrency Dogecoin soars 40% to all-time high. Reuters [reuters.com](https://www.reuters.com)[reuters.com](https://www.reuters.com).